الموافقة على تأسيس شركة نفط ميسان

سياسيون امريكيون يحثون بغداد على عدم التعاقد مع الشركات قبل اقرار قانون النفط

حقول نفطية

الشهرستاني

متابعة : سعد القصاب

قال وزير النفط حسين الشهرستاني في تصريحات أدلي بها للصحفيين في مبنى رئاسة الوزراء، اول امس (الثلاثاء)، أن "مجلس الوزراء وافق على تأسيس شركة نفط عراقية في محافظة ميسان تحت اسم (شركة نفط ميسان)، ستكون مهمتها تطوير الحقول والإنتاج في المحافظة."
وأضاف الوزير "بناء على مبادرة من وزراة النفط ، تم عرض موضوع تأسيس شركة نفط وطنية عراقية ووافق مجلس الوزراء على مقترح الوزارة." وتابع قائلا "نأمل أن تكون هذه الشركة هي المحرك الأساسي لإعادة إعمار المحافظة (ميسان)، وبناء إقتصاد نفطي متطور لها."
وتعد محافظة ميسان الجنوبية إحدى أغنى المحافظات العراقية في مخزون النفط ، حيث تطفو المحافظة على مخزون نفطي هائل، لكنها تفتقر إلى منشآت نفطية متطورة من شأنها إنتاج النفط وتطوير الحقول الموجودة فيها.ويعد حقل (البزركان) من أهم الحقول النفطية في المحافظة، وينتج اكثر من ١٠٠ الف برميل من النفط الخام يوميا.
وأعلن الشهرستاني أن الحكومة "ستقوم باتباع سياسة جديدة في تأسيس شركات النفط في كل محافظة، عندما يتم تطوير الحقول المتوفرة في تلك المحافظات، ونصل بإنتاجها النفطي إلى (١٠٠) ألف برميل في اليوم."
وأضاف "وهذا ماحصل في محافظة ميسان."

شركة النفط الجديدة

واضاف وزير النفط "ستكون تلك الشركة (نفط ميسان) شركة نفطية متطورة، وهي التي ستتعاقد على تطوير حقول (نفط) هذه المحافظة مستقبلا، وسيتم عزلها عن شركة نفط الجنوب (في البصرة) التي كانت مسؤولة عن قطاع واسع في المنطقة الجنوبية."
وكان بيان صادر نقل عن الناطق باسم الحكومة العراقية علي الدباغ قوله، الثلاثاء، إن "مجلس الوزراء وافق على تحويل هيئة حقول ميسان النفطية إلى شركة عامة، وفك ارتباطها من شركة نفط الجنوب، بغية اتخاذ الإجراءات المناسبة."
وقال الشهرستاني إن الوزارة ستعلن يوم (الإثنين) المقبل عن أسماء وأعداد الحقول العراقية المنتجة للنفط ، والتي ستطرح للمنافسة أمام الشركات الأجنبية من أجل تطويرها.
واعلن أن وزراة النفط "تجري حاليا مفاوضات مع عدد من الشركات، وسوف نعلن يوم (٣٠) من الشهر الجاري، عن جولة التراخيص الأولى لتطوير الحقول النفطية العراقية."
وذكر وزير النفط أن الإعلان سيتضمن "عدد الحقول التي سيتم التنافس عليها، وسيكون الإعلان والتنافس بين الشركات بشكل واضح وشفاف، وضمن آليات واضحة سيتم الإعلان عنها في حينها."
وكانت وزارة النفط العراقية ذكرت، في وقت سابق، أنها ستقوم بالإعلان عن عدد وأسماء الحقول النفطية التي ستطرحها أمام الشركات الأجنبية العالمية، من أجل فسح المجال أمام تلك الشركات لتقديم عروضها لتطوير هذه الحقول وإنتاج النفط مستقبلا. وهي عملية يهدف العراق من خلالها إلى الاستعانة بخبرات شركات النفط العالمية لزيادة إنتاجه النفطي.
وينتج العراق حاليا أكثر من مليوني برميل نفط يوميا، وهي أعلى نسبة إنتاج يصل إليها منذ الحرب التي قادتها الولايات المتحدة على البلاد في العام (٢٠٠٣). واعتبرت عملية الإعلان عن منح التراخيص وتحديد أسماء وأعداد الحقول النفطية، خطوة نحو فتح الطريق أمام كبريات الشركات الأجنبية للإستثمار في مجال النفط في العراق مستقبلا، من التنقيب وإستخراج النفط الخام بعقود، وهي خطوة تبغي منها الحكومة العراقية الإستعانة بخبرات تلك الشركات، من دون أن تعطيها حق المشاركة في إنتاج النفط.
وأعلن الشهرستاني أن وزارة النفط العراقية " لم توقع أي عقد، حتى الآن، مع أي شركة."
وشدد على أن العقود التي ستقوم الوزارة بتوقيعها "يجب أن تعرض على مجلس الوزراء، للموافقة عليها."
وأشار الى أن الوزارة "ستأخذ بعين الإعتبار، خلال توقيعها للعقود، تحقيق اعتبارات أخرى. منها تطوير البنى التحتية، وتشغيل العمالة العراقية وتدريبها.. وهذه جعلناها شروطا لكل شركة تقدم عروضا إلى العراق."

المطالبة بمنع توقيع العقود

حثت مجموعة من الأعضاء الديموقراطيين في مجلس الشيوخ الأمريكي امس الثلاثاء إدارة الرئيس جورج بوش على محاولة منع الحكومة العراقية من منح عقود خدمة قصيرة الأجل لشركات نفط كبرى. وأعرب كل من سيناتور ولاية ماساتشوستس، جون كيري، المرشح الديمقراطي السابق للانتخابات الرئاسية، ونظيره عن ولاية نيويورك، تشارلز شومر، وكلير مكاسكيل من ميزوري عن قلقهما من نية بغداد توقيع اتفاقيات نفطية بالتراضي مع شركات غربية، وذلك على خلفية توزيع الحقوق والعوائد.
ودعا البيت الأبيض الثلاثاء إلى التدخل لمنع الحكومة العراقية من توقيع عقود نفطية بالتراضي دون المرور بآلية استدراج العروض مع شركات أمريكية وأوروبية عملاقة، وذلك مخافة أن تؤدي الخطوة لإشعال الاقتتال المسلح على خلفية توزيع العوائد.
وأرسل كيري وشومر مذكرة في هذا الإطار إلى وزير الخارجية، كوندوليزا رايس، أعربا خلالها عن قلقها حيال احتمال أن تشعل العقود المتوقعة، مع أكسون وسيفرون و"بريتش بترول" و"شل" و"توتال" لاستغلال أكبر الحقول العراقية، فتيل مواجهات بين مختلف الأحزاب العراقية المتصارعة.
وجاء في نص المذكرة: "نناشد العمل على إقناع الحكومة العراقية بتجنب توقيع عقود مع شركات نفطية دولية قبل إقرار قانون النفط.. ليس لدى الحكومة العراقية حالياً قانون لتوزيع عوائد النفط .. في البلاد."
وتوقع كيري وشومر أن تبلغ عوائد النفط العراقي خلال ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ أكثر من ١٠٠ مليار دولار، لكنهما استبعدا أن يصار إلى إنفاقها على تطوير البنية التحتية في البلاد، وذلك بسبب العوائق البيروقراطية.
إلا أن دانا بيرينو المتحدثة باسم البيت الأبيض قالت إن الإدارة الأميركية ليست لديها أية نية للتدخل في المفاوضات الجارية بين العراق وشركات النفط العملاقة الأميركية التي تهدف إلى إبرام عقود قصيرة الأمد لتطوير قطاع النفط في العراق.وأضافت بيرينو في تصريح لوكالة أنباء أسيوشيتدبرس أن العراق بلد يتمتع بالسيادة وبإمكانه اتخاذ قراراته بناء على مصلحته في المضي قدما لتطوير حقوله النفطية.
وشددت وزارة الخارجية الأميركية على أن الولايات المتحدة لا تتدخل في هذه المسألة.
وقال توم كيسي المتحدث باسم وزارة الخارجية بما أنه لم يكن للولايات المتحدة دور في هذه المسألة فلست متأكدا على أي أساس تستطيع الولايات المتحدة منع الحكومة العراقية من التعاقد على النحو الذي تراه ملائما، إنه قرار يخص العراقيين.
وقالت وزارة النفط العراقية في وقت سابق الثلاثاء إنها أتمت المفاوضات بشأن عقود الخدمات النفطية قصيرة الأجل. والشركات المشاركة هي رويال دوش ، شل والشركة ذاتها بالتعاون مع بي اج بي . بيليتون وبي بيواكسون موبيل وشيفرون ،بالاشتراك مع توتال. كما أجرى العراق محادثات مع كونسورتيوم يضم أناداركو وفيتول ودوم.
ويدور الخلاف بين المجموعات العراقية على توزيع عائدات النفط للحقول غير المكتشفة أو المطورة، حيث ترغب بعض الاطراف السياسية أن تذهب عوائد تلك الحقول إلى الأقاليم التي تقع فيها، وذلك لوجودها في مناطقهما. بينما تطالب قوى سياسية اخرى بأن تذهب العوائد إلى الحكومة المركزية التي تقوم بدورها بتوزيعها على المناطق.

تضاعف الإحتياط النفطي

وكانت دراسة مستقلة أعدتها مؤسسة IHS الاستشارية الدولية، التي تتخذ من ولاية كولورادو الأمريكية مقراً لها، قد أشارت إلى أن التقديرات الحالية لاحتياطيات النفط العراقي قد تتضاعف مع وجود مخزون هائل يفوق ١٠٠ مليار برميل تحت رمال صحراء المنطقة الغربية. وقدرت الدراسة، أن تساهم تلك الكميات في تحويل العراق إلى أحد أكبر مصدري النفط في العالم، جاذباً إليه أهم الشركات الدولية في هذا القطاع، في حال نجحت الجهود الرامية إلى تحسين الشروط الأمنية في تلك المنطقة.
ومن المعروف أن الاحتياطي النفطي الثابت في العراق يبلغ ١١٥ مليار برميل، وفي حال تم تأكيد الاحتياطي الجديد، فسوف يتخطى إيران ليصبح صاحب ثاني أكبر ثروة نفطية بعد السعودية، مع احتياطي لا يقل عن ٢١٥ مليار برميل.
فيما اكد سابقا متحدث باسم حكومة إقليم كردستان إن مسؤولين كباراً في الحكومة المركزية العراقية وآخرين من الإقليم، سيستأنفون محادثاتهم المتعلقة بقانون مقترح جديد حول النفط والغاز هذا الأسبوع، في العاصمة العراقية بغداد، في خطوة تهدف لتضييق الخلافات.
يُذكر أن من أكثر التشريعات التي شكلت تحدياً للبرلمان العراقي وأثارت جدلاً واسعاً، هو تشريع "قانون النفط والغاز"، وما زالت الكتل البرلمانية مختلفة حتى الآن على صيغة نهائية لهذا المشروع، الذي يطالب بتوزيع عادل للعائدات النفطية للشعب العراقي .
وبرغم غياب قانون وطني للنفط، فإن بغداد فتحت أبوابها أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في هذه الصناعة، وعبر مناقشة عقود تتعلق بالخدمات في هذا القطاع من أجل تعزيز قدراتها الإنتاجية الحالية التي هي عند ٢,٥ مليون برميل في اليوم بقرابة ٦٠٠ ألف برميل.
وكانت صحيفة "نيويورك تايمز" قد أوردت هذا الأسبوع أن أربع شركات نفط عملاقة هي "شل" و "BP"و "آكسون موبايل" وتوتال" على مشارف إبرام عقود إلى جانب "شيفرون" وشركات أخرى أصغر.
ويمتلك العراق بالفعل احتياطاً نفطياً لا يقل عن ١١٥ مليار برميل من النفط، بما يجعله الثاني أو الثالث من حيث الاحتياطي العالمي بعد السعودية وإيران.
ويعتقد عدد من الخبراء أن بوسع بغداد ضخ أكثر من ستة ملايين برميل من النفط إلى أسواق العالم يومياً، مما يجعلها أيضاً ثالث أكبر منتج على المستوى الدولي بعد المملكة العربية السعودية وروسيا.
غير أن قدرات العراق التصديرية لا تتجاوز حالياً مليوني برميل، وذلك بعد عقود من الحروب وانعدام الصيانة، علماً أن البلاد كانت تنتج أواخر العقد السابع من القرن الماضي ٣,٥ ملايين برميل يومياً.
ويعد إنتاج العراق الحالي أدنى مما كان عليه عشية إطاحة القوات الأمريكية بنظام الحكم السابق فيه، ويرجح خبراء القطاع أن يسجل الإنتاج تراجعاً بمقدار ٢٠٠ ألف برميل يومياً كل عام في حال استمرت الأوضاع على ما هي عليه.
وقد عاد النفط العراقي على البلاد بقرابة ٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦، وقد خصصت هذه المبالغ بمجملها لمصاريف الحكومة العراقية التي باتت تعتمد على هذه العوائد لتمويل ٩٠ في المائة من ميزانيتها.
ويبدو إنعاش هذا القطاع مصلحة مشتركة لجميع الأطراف في العراق، فمن جهة يمكن للحكومة العراقية توفير المزيد من الأموال، بينما ستتقلص فاتورة الكلفة العسكرية وإعادة البناء التي تسددها واشنطن، والتي بلغت ٣٦٨ مليار دولار عام ,٢٠٠٧

كي مون: العراق والكويت يحققان تقدماً في قضية الأسرى الكويتيين

نيويورك / وكالات

أعرب بان كي مون السكرتير العام للامم المتحدة فى تقرير سيناقشه مجلس الامن فى وقت لاحق من هذا الاسبوع عن أمله في احراز المزيد من التقدم في الاشهر المقبلة لنقل رفاة الاسرى الكويتيين الموجودة اسماؤهم على قائمة المفقودين.
واعرب عن اعتقاده بأن هناك اشارات "مشجعة" تتعلق بعودة رفات الأسرى والمحتجزين الكويتيين والارشيف الكويتي بما في ذلك المئات من تسجيلات الاذاعة والتلفاز خلال الاشهر المقبلة
وكان المنسق الاعلى الجديد للاسرى والمفقودين والممتلكات الكويتية المسروقة غينادي تاراسوف قد اعد التقرير الذي قال عنه بان كي مون بانه يضع ثقته الكاملة به فى القيام بهذه المهمة التى تهدف الى تسهيل حل المسائل العالقة منذ نهاية حرب الخليج.
وقال مون ان النجاح فى تنفيذ القرار يحتاج الى تعاون صادق وتدخل عملي للأطراف المعنية كافة مؤكدا دعمه لدعوة تاراسوف بتجديد الجهود المشتركة للاطراف كافة في سبيل تحقيق نتائج ملموسة باسرع وقت ممكن.
واوضح الامين العام ان مساهمة العراق فى حل هاتين المسالتين مهمة لانهاء معاناة انسانية طويلة فيما يتعلق بمصير اشخاص مفقودين إضافة الى العثور على الارشيف المفقود.
واعرب عن سعادته بان العراق اظهر تفهما ونيات صادقه للمساعدة فى حل هاتين المسالتين مشيرا الى ان تاراسوف يتطلع الى المساعدة على تسهيل هذه الجهود وزيارة العراق فى المستقبل القريب متى ما سنحت الاوضاع الامنية لذلك.
وذكر التقرير ان مندوب العراق لدى الامم المتحدة حامد البياتي ابلغ تاراسوف فى نيويورك ان حكومته تتفهم اهمية هذه المسالة لأسر المفقودين الكويتيين والاخرين من جنسيات اخرى للحصول على توضيحات حول مصير هؤلاء وتسلم رفاتهم لدفنها بصورة ملائمة.
وقال التقرير نقلا عن اللجنة الكويتية قولها ان العراق ابلغ الكويت ان سكان منطقة الرمادي العراقية وافقوا على المساعدة على تحديد مواقع المقابر التى يعتقد بأنه دفن بها اكثر من ١٢ اسيرا كويتيا وانه قد تم الانتهاء من الاجراءات التى يتطلبها القانون العراقي لنبش القبور.
وذكر التقرير ان "السلطات العراقية ستحاول اخراج الرفات ونقلها الى الكويت وفي حال عدم ملائمة ذلك سيتم ارسال فرق كويتية الى العراق ".واوضح ان هناك تطلعات باحراز تقدم فى تحديد مواقع المقابر التى دفن بها الاسرى الكويتيون والذين اعدموا.
واشار تاراسوف في التقرير الى ان الكويت تلقت معلومات عن وجود العديد من المقابر الجماعية فى مناطق سلمان باك وكربلاء والناصرية والسماوة على الرغم من انه جرت زيارة هذه المواقع ونبشها وتسليم الرفات للكويت عام ٢٠٠٤ الا انه يحتمل انها لاتزال تحتوي على بعض الرفات لكويتيين او اخرين من جنسيات اخرى الا ان الوضع الامني فى هذه المناطق حاليا يحد من القيام بعمليات البحث والتقييم.
وقال ان الكويت تامل في ان يكون هناك معلومات اضافية عن مواقع يمكن ان يكون قد دفن بها اسرى كويتيون من شهود في العراق كانوا قد شهدوا امام محكمة مجرمي الحرب العليا بالعراق حول اعدام كويتيون.
وحول مسالة اعادة الممتلكات الكويتية التى سرقها النظام العراقي السابق عند غزوه للكويت نسب التقرير للبياتي قوله لتاراسوف ان "العراق ليس لديه اي اهتمام او نيات للاحتفاظ بالارشيف الكويتي التى يعتقد انها دمرت اثر تعرضها لحريق اثناء الايام الاخيرة للنظام السابق الا انه في حال العثور على اي وثائق او ممتلكات كويتية فانه سيتم اعادتها على الفور".
وقال بان كي مون في التقرير ان مندوب الكويت الدائم لدى الامم المتحدة ابلغ تاراسوف في رسالة بعث بها اوائل الشهر الحالي ان السلطات الكويتية تلقت مذكرة من السفارة العراقية فى الكويت تتعلق بنية العراق اعادة مئات التسجيلات الاذاعية والتلفازية التى تعود الى الارشيف الكويتي والتى سرقها النظام العراقي السابق ابان غزوه للكويت عام ١٩٩٠,
واوضح بان كي مون انه على الرغم من ان الامر يعود للسلطات الكويتية بالتاكد من ان هذه الممتلكات تعود الى الارشيف التابع للدولة الا ان هذا التطور يحيي الامل بان يتم العثور على وثائق وممتلكات كويتية اخرى.
وجدد بان كي مون الدعوة مرة اخرى للحكومات والافراد الذين يمكن ان يعرفوا مصير هذه الوثائق او يمتلكوا معلومات عن مكانها ان يبلغوا عنها.
واعاد بان كي مون الى الاذهان المساهمات المميزة التى قام بها السفير الراحل بولي فورنتسوف للامم المتحدة وبذله الجهود باخلاص وتفاني واحترام للشعبين الكويتي والعراقي.

بان كي مون

بعد اعتقال ٨٧ من المطلوبين في "بشائر السلام"

رئيس الوزراء يمهل المسلحين سبعة أيام لتسليم انفسهم في ميسان

بغداد / المدى

اطلق رئيس الوزراء، القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي مهلة للمسلحين في محافظة ميسان لتسليم انفسهم للسلطات الامنية في المحافظة حددت بسبعة ايام اعتبار من يوم امس الاربعاء، تزامنا مع عملية (بشائر السلام) الأمنية لملاحقة المسلحين.
وقال الناطق الرسمي باسم وزارة الدفاع محمد العسكري أن المالكي "أمهل المسلحين في محافظة ميسان سبعة أيام لتسليم انفسهم للسلطات الأمنية في المحافظة بدءا من لاربعاء".
واضاف العسكري إن حصيلة العمليات العسكرية في ميسان بلغت اعتقال ٨٧ مطلوبا منذ بدء عملية (بشائر السلام) في محافظة ميسان الأسبوع الماضي وحتى يوم امس، تم اعتقالهم وفق مذكرات أصولية أصدرها خمسة قضاة عراقيين يرافقون الحملة الأمنية في ميسان".
وأوضح العسكري "كما أسفرت العملية أيضا عن ضبط ٢١ كدسا ومخبأ للاسلحة، فضلا عن العثور على معملين لتصنيع العبوات اللاصقة المتطورة".
وفي ذات السياق، أثارت الأسلحة والأعتدة المدفونة في ساحات المدارس ورياض الأطفال والتي عثرت عليها القوات الأمنية خلال العملية العسكرية في محافظة ميسان قلق الميسانيين على أبنائهم.
وبحسب قول المسؤولين المشرفين على سير العملية، فإن كميات الأسلحة والذخائر التي عثر عليها في المحافظة فاقت ما هو موجود لدى القوات المشتركة من الشرطة والجيش، وتنوعت هذه الأسلحة من حيث الحداثة فقد كانت معظمها غير مستعملة وداخل صناديق ومدفونة في أماكن بعيدة عن الشبهات كساحات المدارس ورياض الأطفال والأسواق.
من جهته قال قائد القوات البرية الفريق علي غيدان أن "الأسلحة التي سلمت إلى القوات المشتركة هي ضئيلة جدا إذا ما قورنت بالكميات التي تم العثور عليها، بل وتكاد لا تذكر، وهذا ينطبق أيضا على العدد الضئيل من الذين سلموا أنفسهم".
وأشار غيدان إلى أن كميات الأسلحة التي تم العثور عليها من قبل تلك القوات تكفي لتسليح فرقة عسكرية بأكملها وهذا ما يميز عمليات (بشائر السلام) عن باقي العمليات التي طبقت فيها خطة فرض القانون، على الرغم من أن العمليات لم تشهد إطلاق رصاصة واحدة".
ويرى رئيس مجلس الأعيان عبد الكريم المحمداوي أن محافظة ميسان "أصبحت بعد سقوط النظام السابق ترسانة للأسلحة لسببين أولهما أن جميع الأسلحة الموجودة في مخازن الفيلق الرابع التي قدرت في ذلك الوقت بمليون قطعة سلاح، أصبحت بحوزة المواطنين، وكذلك ضعف السيطرة الأمنية على منفذ الشيب الحدودي ما جعله ساحة للتبادل التجاري".
من جهتها، قالت معلمة روضة الأطفال زهور عبد الحسين، أن "ظاهرة تحويل ساحات رياض الأطفال والمدارس إلى مخازن للعتاد يشكل ظاهرة خطيرة لأن دفن هذه المواد الخطيرة يكون عشوائيا وغير منظم ويجري ليلا في أغلب الأوقات".
وأوضحت انه خلال عمليات التفتيش التي قامت بها القوات الأمنية "وجد كدس من الأسلحة مدفون في ساحة العاب الأطفال وقريب من ألعابهم، ليصبح هذا المكان بين ليلة وضحاها، مرعباً سواء للمعلمات أو الأطفال، لأن عملية إخراج الأسلحة التي لا نعرف حتى أسماءها جرت على مرأى من الجميع، وكان من بينها متفجرات وصواعق".
إلى ذلك، قال مدير احدى المدارس "فوجئت عندما أخبرتني القوات الأمنية بوجود أسلحة مدفونة في ساحة المدرسة التي يقوم بحراستها ثلاثة حراس أمنيين، فضلا عن حارس المدرسة الذي يسكن في داخل المدرسة قريباً من الساحة".
ويضيف محمد احمد حسين أنها "سابقة خطيرة أن تتحول ساحات المدارس التي يلعب فيها الطلبة إلى مخازن تدفن فيها الأسلحة والذخائر والمتفجرات سريعة الانفجار".